البيرق - السبت ٧ آب ٢٠١٠ - العدد ٢٠١٢٢ - السنة ٩٩

الهيئة المنظمة للاتصالات اكدت عدم وقف خدمات الـ «بلاك بيري»

كشف رئيس الهيئة المنظمة للإتصالات بالإنابة عماد حب الله لـ"المركزية" أنه "إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا المتعلقة بخدمات 'بلاك بيري'، فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM (Research in motion) التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية اللبنانية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان".

كلام حب الله جاء رداً على سؤال عن آلية تقييم المخاوف الأمنية المرتبطة باستخدام خدمات 'بلاك بيري' في لبنان، حيث قال: بعد الإنجاز الكبير الذي تحقق في اكتشاف العملاء المتعددين وخصوصاً في قطاع الإتصالات، كان لا بدّ من إجراء مسح شامل لكل الشبكات الخاصة الموجودة في لبنان، ووضع الضوابط والتوجيهات اللازمة بحيث تقوم إدارة الشركات والمشغلين، بما يلزم لتأمين الشبكة والمشتركين فيها.

وأعلن أن الهيئة أصدرت التوجيهات الضرورية إلى شركات الإتصالات الخاصة، وفي الوقت ذاته ارتأينا الإطلاع على الخدمات الأخرى المتوفرة في لبنان لجهة الخدمات وليس الشبكات فقط، للتأكد مما إذا كان هناك أي استغلال من قبل بعض مستخدميها بطريقة أو بأخرى، كالإرهابيين والمخلين بالأمن".

وتابع: تطبيقاً للقانون ١٤١/١٤٠ وللتأكد من أن ذلك ممكن على الخدمات المقدمة في لبنان، رأينا من الضرورة مراجعة هذه الخدمات وتقييمها، ولا سيما الخدمات المشفرة وفي مقدمها الـ'بلاك بيري' والـ'سكايب' وغيرهما. ويتم تقويمها ليس فقط من الناحية الأمنية وإنما أيضاً من الناحية التقنية والقانونية والتجارية والخدماتية، ومعرفة مدى تأثيرها على المشتركين والمواطنين.

وأكد حب الله أن "الهدف من ذلك ليس إيقاف الخدمة والتعرّض للحريات الشخصية، وإنما درس الخطوات اللازمة داخلياً وخارجياً حتى نصل إلى تأمين تطبيق القوانين المرعية، وفي الوقت ذاته حماية الشبكة ومستخدميها والمواطنين اللبنانيين.

وقال: إننا نقوم بجولات داخلية ونعدّ الدراسات اللازمة في هذا الشأن من النواحي التقنية والقانونية والتجارية، وفي الوقت ذاته ننسق في هذا الموضوع مع السلطات المعنية كوزارتي الإتصالات والداخلية وغيرها من القوى الأمنية والعسكرية. سننجز هذا التقييم وسنقدمه بالطبع إلى السلطات المختصة، والقرار يتخذ في حينه.

مفاتيح التشفير

وعما إذا كانت الهيئة ستعمد إلى طلب مفتاح التشفير من الشركة المختصة، قال حب الله: إذا لم تتمكن القوى الأمنية اللبنانية من الوصول إلى المعلومات الضرورية للتأكد من بعض القضايا فبالطبع سنطلب من الشركة الكندية RIM التي تتولى نظام التشفير المركزي، تسليم القوى الأمنية والقانونية والقضائية مفاتيح التشفير، أو العمل بأي طريقة تؤمن تطبيق القانون والمحافظة على الأمن في لبنان. لكن إلى الآن لا يمكننا التكهّن إلى أين سنصل في هذه القضية، لأننا لم ننجز هذه المهمة بعد، ولم نعدّ التقارير التي تساعدنا في التفاوض مع شركة RIM لإيجاد البدائل والحلول.

وعما إذا كان وزير الإتصالات شربل نحاس يدعم الهيئة في مهمتها هذه، قال: أؤكد أن هناك تنسيقاً كاملاً ودائماً بين الوزارة والهيئة، والعلاقة بينهما على أفضل ما يكون.

بيان الهيئة

وفي هذا السياق، أصدرت الهيئة اليوم البيان الآتي: 'يهم الهيئة المنظمة للإتصالات أن تعلم الرأي العام اللبناني أنها أطلقت دراسة من النواحي التقنية والتجارية والقانونية لبعض خدمات الـ'داتا' المستعملة عبر الهواتف "الذكية" في لبنان مثال الـ "بلاك بيري" وغيرها، لتقييم مدى تطابقها مع الأنظمة والقوانين المرعية، وذلك بهدف إجراء المقتضى من قبل السلطة اللبنانية المعنية عند اكتمال الدراسة في حال عدم التطابق.

كما يهمّ الهيئة إعادة التأكيد على عدم اتخاذ أي قرار بوقف أي من خدمات الـ'بلاك بيري' حتى تاريخه، وأن الهيئة تقوم، كما عهدت منذ تأسيسها حتى اليوم، بتدعيم أي توصية أو قرار صادر عنها بالتعليل العلمي والقانوني وبنشر ذلك على موقعها الإلكتروني تطبيقاً لمبادئ الشفافية المعتمدة.

وإن الهيئة، في درسها لمعطيات خدمات الـ'داتا' المعنية (خدمات الماسنجر، والبريد Push-email، والتصفح الإلكتروني وغيره) المستعملة عبر الهواتف "الذكية" في لبنان، تسعى إلى ضمان حقوق المستهلك بتوفر الخدمات المتطورة وضمان أمن معلوماته من جهة، وبتطبيق القوانين المرعية الإجراء من جهة أخرى، وخصوصاً تلك المتعلقة بضمان أمن وأمان المعلومات وشبكات الإتصالات'.

هبر

من جهة اخرى أكد نقيب أصحاب شركات الخليوي والاتصالات القنصل انطوان هبر أهمية ان ينطلق أي بحث في مسألة تكنولوجيا البلاك بيري، من مبدأ المواءمة بين الاعتبارات الامنية للدولة اللبنانية وبين الاعتبارات الاقتصادية والفوائد غير المحدودة التي توفرها هذه التكنولوجيا، خصوصا انها باتت ركنا رئيسا في العمليات التجارية، مع الاشارة الى ان أكثر من ٦٠ الف مشترك يستخدمون البلاك بيري في لبنان.

وأوضح ان دولا عدة في العالم استطاعت تحقيق هذه المواءمة، وتاليا في إمكان لبنان السير على هذا المسار نفسه، ومفاوضة الشركة المصنعة RIM بشكل يوفر للدولة ما تريده من رقابة أمنية غير موجودة راهنا ولا يجوز ان تبقى كذلك، ويوفر للاقتصاد ولشريحة واسعة من اللبنانيين القدرة على الافادة من هذه التكنولوجيا التي لا يمكن ولا يجوز النظر اليها او مقاربتها على انها من الكماليات.

ورأى ان الحل في ان تستجيب الشركة المصنعة لتكنولوجيا البلاك بيري الى مطالبات عدد كبير من الدول، بحيث تنشئ خوادم Servers اقليمية تتيح للدول ضمان سلامتها وأمنها القومي عندما تدعو الحاجة الى اعتراض معلومات او مخابرات هاتفية ما، وتاليا تخرج الشركة من حصرية هذه الخوادم التي جعلتها محصورة في كندا وبريطانيا.

واوضح ان وزارة الاتصالات والهيئة المنظمة للاتصالات، وكذلك الجهات المعنية تأخذ بالاعتبار عامل المواءمة هذا، وهي متى بدأت مجتمعة البحث الفعلي في هذه المسألة لن تسقط حتما هذا المبدأ ولن تفوت على لبنان فرصة مواكبة التطورات التكنولوجية والقفزات النوعية المحققة.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"